تعليمات أميركية لـ«إسرائيل» لاستهداف القوات السورية في الجولان... وعقوبات إضافية على رام الله

بلير متّهم بتعيين مستشارين من الإخوان في مؤسّسته الدينية... و الألمان مستعدون للعمل مع بوتين!

يبدو أنّ الألمان متنبّهون جيّداً للدور الخبيث الذي تلعبه الولايات المتحدة الأميركية في شرذمة الدول الأوروبية، خصوصاً في الآونة الأخيرة، ونعني الأزمة الأوكرانية. أما الجديد، فما أشارت لبه صحيفة «روسيسكايا غازيتا» الروسية: رسالة موقّعة من حوالى 200 ألمانيّ، يعلنون فيها أنّهم مستعدون للعمل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأشار الصحافي كاتب الرسالة، إلى أنّ الأوروبيين ليسوا أحراراً، بل يعتمدون على دولة عظمى سابقة هي الولايات المتحدة التي تبني سياستها على أوّلية الحرب لإيجاد أفضليات اقتصادية.

الصحف البريطانية ركّزت على المؤامرة المحاكة من بريطانيا وأميركا وتركيا على سورية، والتي وردت تفاصيلها في مقال للصحافي الأميركي سايمور هيرش، والذي كانت «البناء» قد نشرته خلال الأسبوع الماضي مترجماً. كما سلطت الصحافة البريطانية الأضواء على الاتهامات التي يواجهها رئيس الحكومة الأسبق توني بلير، بتعيين مستشارين في مؤسسته، من جماعة الإخوان المسلمين.

الصحف العبرية ركّزت على العقوبات الإضافية التي ستتخذها دولة الاحتلال الصهيوني ضد رام الله، كما ركّزت على التسريبات التي أفادت عن تعليمات حول تدخّلات «إسرائيلية» على خطّ القتال الدائر في سورية.

POCHTACKAJA GAZETA

«روسيسكايا غازيتا»: الألمان مستعدون للعمل مع السيّد بوتين!

نشرت صحيفة «روسيسكايا غازيتا» رسالة من ممثّلي الرأي العام الألماني إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ممهورة بـ200 توقيع لمواطنين ألمان من مختلف المهن. وأوضح الصحافي الألماني فولكر بروتينهام دوافع كتابة تلك الرسالة. وتنقل الصحيفة عن بروتينهام قوله إن سبب كتابة الرسالة، الحملة الإعلامية التي شنّتها وسائل الإعلام الألمانية ضدّ روسيا، والسياسة العدوانية للاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية.

وأضاف الصحافي أن موقّعي الرسالة ليسوا من الشيوعيين والمتقاعدين فقط، بل وألمان محافظون من مختلف فئات المجتمع، بينهم مليونير واحد أيضاً. وقال الصحافي: «نحن نعتبر بوتين حليفاً لنا في إقامة نظام عالمي عقلاني، علماً أنّ لفكرة التعاون الأوراسي التي طرحتها روسيا مستقبلاً في التعايش السلمي، وقد تكون الفكرة البديلة للهيمنة الأميركية».

وتنقل الصحيفة عن بروتينهام قوله: «نحن لسنا أحراراً، بل نعتمد على دولة عظمى سابقة هي الولايات المتحدة التي تبني سياستها على أولية الحرب لإيجاد أفضليات اقتصادية. وتلعب الحرب أيضاً دوراً كبيراً في التطورات الأخيرة في أوكرانيا».

وقال الصحافي إن انضمام القرم إلى روسيا ليس كما يقال خرقاً للقانون الدولي، بل خطوة عقلانية اتخذت تماشياً مع رغبة غالبية سكان شبه الجزيرة. وأضاف أن ألمانيا يجب أن تشكر روسيا على تحريرها من النازية، الأمر الذي يجب أن يأخذه الساسة الألمان بالحسبان. وفي الختام قال بروتينهام إن الوضع الأوكراني لا يمكن تسويته إلا بمشاركة روسيا التي لن تسمح لأميركا بالاقتراب من حدودها، مضيفاً أن التسوية السلمية هي أمر ممكن شرط أن تكون أوكرانيا حيادية وتوافق على الفدرلة.

THE INDEPENDENT

«إندبندنت»: الاستخبارات الأميركية والبريطانية وتركيا تلعب لعبة خبيثة في سورية

تحدث الكاتب باتريك كوكبرون عن اللعبة الشريرة التي تخوضها الاستخبارات الأميركية والبريطانية ومعهما تركيا في سورية، في ظل التقارير التي كشفت عن أن أنقرة عملت مع «CIA» وجهاز الاستخبارات البريطانية الخارجية «MA6» لتهريب أسلحة القذافي إلى العصابات المسلحة في سورية.

ويقول كوكبرون في بداية تقريره، إن وزير الخارجية الأميركي جون كيري وسفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة سمانثا باور، كانا يضغطان من أجل منح مزيد من المساعدات إلى «المعارضة السورية»، على رغم الأدلة القوية التي تشير إلى أن «المعارضة» خاضعة أكثر من أي وقت مضى لسيطرة المقاتلين «الجهاديين» الذين تتشابه أفكارهم وأساليبهم مع «القاعدة». فالهجوم الأخير للمعارضة حول اللاذقية والذى حقق في البداية قدراً من النجاح كان بقيادة «جهاديين» مغاربة وشيشان.

ويشير الكاتب إلى أن أميركا بذلت قصارى جهدها من أجل الإبقاء على دورها في تسليح «المعارضة» السورية سرّاً، وعملت عبر وكلاء وشركات وهمية. وهو ما جعل المقال الذي كتبه الكاتب الأميركي البارز سايمور هيرش في دورية «لندن ريفيو أوف بوكس» عن تعاون أميركا وبريطانيا وتركيا في تسليح المعارضة، مثيراً للاهتمام للغاية.

فقد تركز الانتباه حول ما إذا كانت جماعة جبهة النصرة التي تتلقى مساعدات من المخابرات التركية تقف وراء الهجوم بغاز السارين الذي وقع في دمشق في 21 أغسطس/آب الماضي، في محاولة لتحريض الولايات المتحدة للقيام بتدخل عسكري كامل للإطاحة بالرئيس بشار الأسد. ونقل هيرش عن مسؤول سابق في المخابرات الأميركية قوله «نعلم الآن أنه كان عملاً سرياً مخططاً له من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لدفع أوباما نحو الخط الأحمر الذي تحدث عنه»، وهو استخدام الأسد السلاح الكيماوي. وردّ «المعارضون» على ذلك بالقول إن كل الأدلة تشير إلى أن الحكومة السورية هي من شنّ الهجوم الكيماوي، وأن جبهة النصرة ليس لديها القدرة على استخدام غاز السارين حتى لو كان بمساعدة تركية.

والجزء الثاني والذي لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام في مقال هيرش، يتعلق بما أسمته المخابرات الأميركية خطة الجرذان، وهو خط إمدادات لـ«المعارضة» السورية تشرف عليه الولايات المتحدة في تعاون سري مع تركيا وقطر والسعودية. وتأتي المعلومات في هذا الشأن من تقرير سري للغاية للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي حول الهجوم الذي شنّه المسلحون الليبيون على القنصلية الأميركية في بنغازي في سبتمبر/أيلول 2012.

ويتحدّث التقرير عن العملية التي رتبت فيها وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات البريطانية إرسال ترسانة أسلحة رئيس ليبيا الراحل معمر القذافي إلى تركيا لتعبر بعد ذلك الحدود التركية الجنوبية مع سورية. وأشارت الوثيقة إلى اتفاق تمّ التوصل إليه في بداية عام 2012 بين أردوغان وأوباما على أن تقدم تركيا قطر والسعودية التمويل.. وإنشاء شركات وهمية، قيل إنها استرالية لتوظيف جنود أميركيين سابقين كانت مهمتهم الحصول على الأسلحة ونقلها. ووفقاً لما قاله هيرش، فإن وجود الاستخبارات البريطانية مكّن «CIA» من تجنب إبلاغ الكونغرس بعملياته، وفقاً لما يقتضيه القانون، لأن ذلك سيظهر على أنه قوة تنسيق واتصال في هذه الحالة.

ويقول كوكبرون إن البنتاغون حذر بدرجة أكبر من الخارجية الأميركية في مخاطر فرض ضغوط عسكرية كبيرة على الأسد، ويرى ذلك كخطوة أولى في التورط العسكري على غرار ما حدث في العراق وأفغانستان.

The Sunday Telegraph

«صنداي تليغراف»: بلير متّهم بتعيين مستشارين من الإخوان

ذكرت صحيفة «صنداي تليغراف» أن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير يواجه اتهامات بصلة جمعيته بجماعة الإخوان المسلمين المتطرّفة والتي تخضع لتحقيقات الاستخبارات الداخلية والخارجية «MI5» و«MI6».

وأوضحت الصحيفة البريطانية على موقعها الإلكتروني إنّ مؤسسة «توني بلير للأديان»، التي تأسست عام 2008، للمساعدة في مكافحة التطرّف، تستعين بمستشار مسلم يعتقد أنه عضو فب جماعة الإخوان المسلمين، التنظيم الذي ربما يُحظر داخل المملكة المتحدة.

وقد أمر رئيس الوزراء الحالي ديفيد كاميرون بإجراء تحقيق عاجل في أنشطة جماعة الإخوان المسلمين داخل بريطانيا، إذ سيقدم رؤساء وكالات الاستخبارات نتائج مراجعتهم لكاميرون هذا الصيف.

وتشير «تليغراف» إلى أن رجل دين إسلامي آخر، قدم استشارات لمؤسسة بلير، متهم أيضاً بالارتباط بعلاقات وثيقة مع الإخوان المسلمين. وتقول إن وجود مزاعم بمثل هذه العلاقة سيتسبب بإحراج لبلير، الذي انتقد علناً المنظمة الإسلامية في الماضي.

وقارن بلير، العام الماضي، جماعة الإخوان المسلمين بالحزب البلشفي الروسي ووصف أجندتها بأنها غير ديمقراطية. وقال إن الإخوان يسعون نحو القيم التي تتعارض مع كل شيء نقف من أجله، وأشار في مقابلة تلفزيونية هذا العام إلى أنهم كانوا سيأخذون مصر بعيداً عن القيم الأساسية المتمثلة في الأمل والتقدم.

لكن الآن، مع وجود مزاعم بأن اثنين من مستشاري مؤسسته على صلة وثيقة بجماعة الإخوان، فإن الأمر سيتسبب بإحراج له. وكشفت استفسارات من قبل منظمة «غلوبال إم بي ديلي ووتش»، المعنية بمراقبة أنشطة جماعة الإخوان المسلمين، إن الدكتور اسماعيل خضر الشطي، مستشار الحكومة الكويتية وعضو المجلس الاستشاري لمؤسسة بلير، هو عضو قيادى في الحركة الإسلامية الدستورية، فرع جماعة الإخوان في الكويت.

وتشير إلى أنه وفقاً لتقارير صحافية، فإن السلطات الأميركية عام 1995 راقبت خطاب من جماعة إرهابية فلسطينية تطلب منه أموال. والمستشار الإسلامي الثاني لبلير هو مدير مستشفى سيريتش، المفتي السابق للبوسنة والهرسك.

ويرتبط سيريتش، الذي قبل دعوة بلير للانضمام إلى المجلس الإستشاري الديني للمؤسسة عام 2008، بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين عبر عضويته في المجلس الأوروبي للفتوى والبحوث، برئاسة يوسف القرضاوي، الذي تحظر بريطانيا دخوله إلى أراضيها. وتقول منظمة «غلوبال إم بي ديلي ووتش» إن علاقة بلير بالإخوان سوف تلقي بظلالها على عمله.

ويقول ستيفن ميرلي، محقق أميركي في الحركات المتطرفة لدى منظمة «ديلي ووتش»، إن عدداً من الجماعات لا تسمي نفسها بالإخوان لكنها ترتبط بها وهو ما يسمى بـ«تنظيم الإخوان المسلمين الدولي». وأضاف: «أولئك الأفراد يخدعون الكثير من الساسة، مثل بلير، الذي كان يجب أن يعرف أكثر. فوجود أشخاص مثل الشطي وسيريتس في الغرفة نفسها معه سيكون بمثابة حكم على بلير».

وأشار أوليفييه غيتا، مدير الأبحاث في جمعية «هنري جاكسون»، إن بريطانيا لديها تاريخ طويل من التملق للإسلاميين واعتبارهم غير مؤذيين، فطوال 40 سنة رُحّب بالإخوان داخل المملكة المتحدة، ما ساعدهم على توسيع دائرة نفوذهم في البلاد تدريجياً.

وردّ متحدّث باسم مؤسسة بلير: «نحن ممتنون لمساهمة شطي وسيرتيش في عملنا. فكلاهما داعم بارز للمؤسسة ولحوار الأديان، مع سجل طويل من الالتزام بالتعايش السلمي». وأضاف: «ليس لدينا معرفة بالصلات التي تتحدثون عنها، لكن في أي حال، نحن مقتنعون تماماً بأنهما على حد سواء مخلصان في دعمهما جهود المؤسسة».

وأوضح المتحدث أن مؤسسة توني بلير للأديان ليست منظمة دينية، ولكنها تعمل مع الجميع وتلتزم المساعدة في منع التحيز والصراعات الدينية والتطرف.

The New York Times

«نيويورك تايمز»: الحرب في سورية تجذب «الجهاديين» الأردنيين

تحدثت صحيفة «نيويورك تايمز» عن عدد «الجهاديين» الأردنيين الذين انتقلوا للمشاركة في الحرب القائمة في سورية، مشيرة إلى أن عددهم ضعف عدد أولئك الذين شاركوا في الحرب ضدّ القوات الأميركية في أفغانستان والعراق.

وتشير الصحيفة الأميركية، في تقريرها إلى أن المحللين يقدّرون عدد الإسلاميين الأردنيين الذين ذهبوا للقتال في سورية بين 800 و1200 شخص، وهو ضعف عدد الذين قاتلوا في أفغانستان والعراق... وعلى رغم أن المقاتلين يأتون من جميع أنحاء الأردن، فإن ثلثهم يأتي من مدينة الزرقاء وهي مسقط رأس مصعب الزرقاوي، أحد أبرز زعماء تنظيم القاعدة في العراق.

وتشير الصحيفة إلى أن الحرب القائمة في سورية جذبت على نحو متزايد المتشدّدين، وألهمت أكبر حشد «جهادي» من المدينة. وتقول إن معظم المقاتلين يختفون من دون إبلاغ أسرهم، إلا أنهم يظهرون عبر الحدود مع جبهة النصرة، فرع القاعدة في سورية، أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام «داعش»، المنشق عن القاعدة.

وتضيف أنه في حين بعض من أولئك غير متعلمين وفقراء، فإن آخرين حاصلون على شهادات جامعية ووظائف تركوها وعائلات وأطفال، من أجل ما يعتقدون أنه سوف يحقق لهم مكافآت في السماء. وبالنسبة إلى معظمهم، فإن الرحلة في اتجاه واحد، إما لأن العودة إلى الأردن قد تعني السجن أو لأنهم يموتون في القتال في سورية.

وبينما يقول محللون إن السياسة الراكدة في اقتصاد الأردن تشجع الرجال المحافظين المهمشين على السعي إلى ما يعتبرونه مجد ساحات المعارك، فإن القادة الإسلاميين والمقاتلين يقولون إن قراراتهم مدفوعة بقناعات شديدة. كما يرى الكثيرون منهم أن سورية نقطة انطلاق لمشروعهم لمحو الحدود في المنطقة لتأسيس الدولة الإسلامية، وفرض نسختهم المتطرّفة من الشريعة.

وتشير «نيويورك تايمز» إلى أنه في كثير من الحالات، فإن الرحيل المفاجئ للمقاتلين يؤثر بعمق على عائلاتهم، ويترك عدداً من الأطفال والزوجات ممزقين بين دعم أيديولوجيتهم وخسارتهم الشخصية.

The Washington Post

«واشنطن بوست»: خبراء أميركيون يدلون بآرائهم بشأن مستقبل المساعدات لمصر

استطلع جاستين لينش، من مؤسسة «أميركا الجديدة»، وهي أحد مراكز الأبحاث الأميركية، موقف خمسة خبراء من إمكانية استئناف المساعدات الأميركية لمصر، مع اقتراب إدلاء وزير الخارجية الأميركي جون كيري شهادته أمام الكونغرس للبت في هذا الشأن.

وفي تقرير له على صحيفة «إيبوك تايمز»، طرح الكاتب سؤالاً: «هل ينبغي أن يشهد كيري أن مصر تقوم بخطوات نحو التحول الديمقراطي، وتُستأنف المساعدات لها؟».

يقول ستيفن كوك، الخبير فيمجلس العلاقات الخارجية الأميركي، إن أي تحليل موضوعي للموقف في مصر يظهر بشكل واضح أنها لم تقم بخطوات لكي تصبح ديمقراطية، بل إن المسؤولين فيها في محاولاتهم لاستعادة السيطرة على البيئة السياسية المضطربة، استعادوا مستويات متزايدة من القمع والعنف.

وستجادل القيادة المصرية وأنصارها بأن مصر في ظل الظروف الاستثنائية من العنف والإرهاب تمضي في خارطة الطريق، وتستشهد بالدستور الذي أقرّ والانتخابات الرئاسية والبرلمانية المرتقبة.

ويتابع كوك قائلاً: «صحيح أن المصريين سيلتزمون بخارطة الطريق، إلا أن هذا يحدث في ظل تطور استبداد متجدد، وسيكون من الصعب على كيري القول باقتناع أن مصر تستوفي شروط الكونغرس لاستئناف المساعدات».

لكن، يستدرك كوك، في حين أن تعليق المساعدات يمكن أن يكون أمراً مطلوباً قانونياً من الإدارة الأميركية، إلا أنه لا يعني أنه يمثل سياسة حكيمة، فالنفوذ الأميركي الذي كان مستمداً من تقديم المساعدات يتضاءل إلى حد كبير مع سعي المصريين إلى بدائل ومصادر أكثر كرماً للمساعدات، على المدى القصير على الأقل. كما أن قطع المساعدات لن يجعل مصر أكثر ديمقراطية، أو أكثر استقراراً.

أما يشيل دون، الخبيرة في مركز «كارنيغي» تقول إن كيري لا يستطيع أن يشهد بتقدّم مصر نحو الديمقراطية في الوقت الحالي، على افتراض التعامل مع الشروط التشريعية على نحو جدي. لكن كيري يمكن أن يشهد بأن مصر تواصل التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة و«إسرائيل» بما يسمح بمزيد من المساعدات في مجالات مكافحة الإرهاب والمجالات العسكرية الاقتصادية بالتدفق.

لكن الأمر الذي لا يمكن المضي فيه من دون شهادة التقدّم الديمقراطي، هو تقديم أسلحة جديدة ودعم نقدي للعام المالي 2014. فلو استأنفت الولايات المتحدة هذا النوع من المساعدات، سيكون ذلك موافقة على السياسات الحالية.

وترى دون أن على أميركا الانتظار حتى يتضح ما إذا كانت القاهرة ستتراجع عن الإجراءات الاستبدادية التي اتُخذت منذ عزل مرسي.

وتشكك دون في القول بأن استئناف المساعدات سيعيد للولايات المتحدة جزءاً من نفوذها. وأشارت إلى أن أوباما صرّح لـ«سي إن إن» في أغسطس/آب الماضي بأن المساعدات نفسها لا تعكس ما تقوم به الحكومة الموقتة، لكنه يعتقد أن غالبية الأميركيين سيقولون إنهم يجب أن يكونوا حذرين بشأن ما ينظر إليه كمساعدة وأعمال تتعارض مع قيمهم ومثلهم.

وقال ستيفين مكميرني، المدير التنفيذى لمشرع ديمقراطية الشرق الأوسط، إن الإدارة الأميركية أمام قرارين لاتخاذهما، الأول هل ستستأنف المساعدات من العام المالي السابق والتي عُلقت، والثاني ما إذا كانت ستشهد أمام الكونغرس بأن مصر تتخذ خطوات لدعم الديمقراطية من أجل تسليم 975 مليون دولار في مساعدات العام المالي 2014. وتوضح البيانات السابقة، سواء من الإدارة أو الكونغرس بأن أيّاً من هذه الخطوات ستكون غير ملائمة في هذا الوقت.

ويعتقد الخبير الأميركي أن استئناف المساعدات وسط الخطوات غير الديمقراطية وتزايد القمع في مصر سيؤكد التصور في جميع أنحاء العالم العربي سواء من الحكومات أو الأطراف المستقلة، بأن خطاب أميركا عن الديمقراطية غير صادق وليس مدعوماً بسياسة أو تحرك معين. وهو ما سيقوض النفوذ الأميركي. ولذلك ينبغي أن تستمر الولايات المتحدة في تعليق المساعدات حتى يكون الوفاء بالشروط المحدّدة سابقاً بشكل صادق.

من جانبها، قالت ليلى هلال، من «مؤسسة أميركا الجديدة»، إن مصر هي ثاني أكبر متلقى للمساعدات الأميركية بعد «إسرائيل». ويرتبط مثلث المساعدات مباشرة باتفاقية «كامب ديفيد». ومن دون إعادة التفكير في العلاقات الأميركية ـ «الإسرائيلية» ودور التعاقدات مع الجيش في تحديد أولوية السياسة الخارجية الأميركية، فيكاد يكون مستحيلاً أن تستطيع الولايات المتحدة تغيير مسار المساعدات لمصر سواء في الاتجاه الصحيح أو الخاطئ.

ومع ذلك، وبغض النظر عن عودة السلطوية في مصر، فإن فكرة أن الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دوراً فعالاً من خلال الاستفادة من المساعدات الأجنبية هي فكرة معيبة. فالإدارات المتعاقبة أظهرت أن الولايات المتحدة لن تخاطر بالشراكات الأمنية في الشرق الأوسط مقابل قيم ديمقراطية، ولن يهم إذا فعلت.

كما أنه لا توجد أدلة كثيرة على مدى فعالية تعليق المساعدات على قرارات الأنظمة الاستبدادية. ويزداد ذلك وضوحاً في ظل المساعدات والدعم الخليجي لمصر. ولذلك، دعت هلال الإدارة الأميركية إلى ضرورة التركيز على بناء الأطر الإقليمية التي تنهي الانقسامات وتساعد على حدوث التقدم والاستقرار بدلاً من التهديد بقطع المعونة الذي لن يحدث فارقاً كبيراً.

وأخيراً، تقول لينا الخطيب، مديرة مركز «كارنيغي للشرق الأوسط»، إن السياسة الخارجية الأميركية تواجه تراجعاً كبيراً في مصداقيتها، لو لم تتعلم شيئاً من الثورات العربية، وبغض النظر عمّا إذا كانت هذه الثورات حققت الديمقراطية أم لا، فإنها سلطت الضوء على شكاوى المواطنين العرب، وعلى أميركا أن تظهر وعياً بهذه المطالب التي لأصحابها كل الحق فيها، وتطبق سياسات المساعدات، والتي تدعم المساءلة كأحد الشروط الأساسية للبلدان الحريصة على تلقي المعونة الأميركية.

«الإذاعة الإسرائيلية»: «إسرائيل» تدرس فرض عقوبات اقتصادية إضافية على رام الله

أكد مصدر سياسي «إسرائيلي» رفيع، أن «إسرائيل» ستتخذ إجراءات اقتصادية إضافية ضد السلطة الفلسطينية إذا واصلت القيام بما وصفه بـ«خطوات أحادية الجانب للانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة».

وأوضح المصدر لـ«الإذاعة العامة الإسرائيلية» صباح أمس الأحد، أن الجانب الفلسطيني لم يف بتعهده بعدم اتخاذ مثل هذه الخطوات طالما استمرت عملية التفاوض، على حدّ زعمه.

وأشار المصدر إلى أن المباحثات حول إمكانية تمديد عملية التفاوض ستستمر بعد عطلة «عيد الفصح» وأن الجانبين سيحاولان إيجاد مخرج للأزمة الراهنة.

وقد فرضت «إسرائيل» يوم الخميس الماضي عقوبات اقتصادية على السلطة رداً على توقيعها طلبات للانضمام إلى معاهدات دولية، وتشمل هذه العقوبات اقتطاع الديون المستحقة على السلطة من العائدات الضريبية التي تحولها «إسرائيل» إليها ووضع حدود لودائع البنوك التابعة للسلطة في «إسرائيل»، كما تقرّر تجميد مشروع التنقيب عن الغاز قبالة شواطئ غزة.

وعبرت الولايات المتحدة عن أسفها من الخطوات «الإسرائيلية» نحو السلطة الفلسطينية، مشيرة إلى أنها تشكل عقبة أمام الجهود الأميركية الرامية إلى إنقاذ المفاوضات. وفي المقابل، وصف المصدر «الإسرائيلي» الانتقادات الأميركية بـ«غير المنطقية».

ynet

«يديعوت أحرونوت»: تعليمات أميركية لـ«إسرائيل» لاستهداف القوات السورية في الجولان

نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية عن صحيفة «وورلد تريبيون» الأميركية، أن الولايات المتحدة تضغط على «إسرائيل» لضرب الجيش السوري في مرتفعات الجولان، لحماية مسلحين درّبهم جهاز الاستخبارات الأميركي «CIA» في الأردن، لكن تل أبيب رفضت ذلك خوفاً من نشوب حرب إقليمية يريدها حزب الله وإيران.

ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية غربية قولها إن إدارة أوباما حثّت «إسرائيل» على وقف تقدّم الجيش السوري في اتجاه مسلحين أشرفت على تدريبهم في الأردن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ووصلوا في مارس/آذار الماضي إلى مقربة من الجولان المحتل.

وأضافت الصحيفة: «أكدت المصادر أن الأميركيين يريدون من إسرائيل منع رتل عسكري سوري من الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها المسلحون في الجولان. وأنّ هذا الطلب الأميركي هو الأول من الجيش الإسرائيلي للتدخل في سورية، وأن أوباما ومساعديه كرروا تحذيرهم للدولة العبرية من الامتناع عن ضرب سورية».

وأشارت الصحيفة إلى أن «CIA» درّبت أكثر من ألف مسلح في الأردن ضمن برنامج ممول من السعودية، لكن هؤلاء المسلحين فشلوا في عمليتين لإنشاء معسكرين لهم في سورية.

هل وقع أردوغان في «المصيدة» التي نصبها؟

■ عامر نعيم الياس*

فاز حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه رجب طيب أردوغان في الانتخابات البلدية التركية بحصوله على 45 في المئة من الأصوات، لكن أوباما لم يتصل به مهنئاً، بحسب ما نشر في الزميلة «السفير»!

دعم أردوغان علناً هجوم قطعان المتطرّفين على كَسب وتهجير الأرمن، وفاز في الانتخابات متوعّداً بالانتقام من معارضيه في الداخل، خصوصاً جماعة رجل الدين فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة الأميركية، لكن إعلام الأخيرة وإعلام حلفائها ومراكز أبحاثهما بدأت بنشر تسريبات استخبارية عن الدور السلبي لأردوغان في الملف السوري عموماً، وفي الكيميائي السوري خصوصاً، بدءاً من استذكار ما ورد في تقرير «بورتون تاون» مختبرات الدفاع في مدينة ويلتشاير في بريطانيا، مروراً بما نشره الصحافي الأميركي سايمور هيرش، وليس انتهاءً بمقال الكاتب البريطاني روبرت فيسك في «إندبندنت» البريطانية، والتقرير الذي نشرته نشرة «فيترانز توداي» حول ضلوع المخابرات الأميركية في الهجوم الكيميائي الذي حدث في الغوطة الشرقية من خلال توفير غاز السارين من جورجيا ونقله عبر الجيش التركي إلى مقاتلي القاعدة في سورية.

لماذا خرج ملف الدور الغربي في استخدام الكيميائي في سورية إلى العلن الآن، على رغم أن التعتيم كان الصفة الطاغية على مجرياته منذ استخدام الميليشيات المسلحة له في خان العسل في مدينة حلب في 19 آذار، وحتى تلفيق ملف استخدامه مرة أخرى في الغوطة الشرقية في آب 2013؟ لماذا تتقاطع كافة المقالات والتسريبات والآراء عند تركيا حزب العدالة والتنمية، وبمعنى أدق لماذا توجه كل هذه التقارير أصابع الاتهام إلى رجب طيب أردوغان وسياساته، خصوصاً السورية منها؟ لماذا يركز الإعلام الغربي هذه الحملة على أردوغان الذي انتقل من «نموذج للرجل القوي إلى ديكتاتور لا قيمة له» بحسب «إندبندنت»؟

إن تواتر نشر التقارير في الإعلام الغربي وتحرك مراكز الدراسات يعكس بشكل قاطع وجود حملة منسقة منظمة الكلمة الفصل فيها للأجهزة والقيادات السياسية لاستهداف رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الذي يبدو واضحاً أنه هو الذي تجاوز «الخطوط الحمر» الأميركية هذه المرة وليس أي أحدٍ آخر، وذلك للأسباب التالية:

- عدم التقيد بالقائمة الأميركية للميليشيات العميلة الواجب تسليحها دون غيرها في سورية، فعلى رغم أن التسريبات التي تحدثت عن الدور التركي أشارت بوضوح إلى الإشراف الأميركي على عمليات تصنيع المواد الكيميائية وإعطاء أمر العمليات بإيصالها إلى سورية، إلا أن التوزيع في سورية وهوية الأطراف الحائزة على هذا السلاح النوعي كانت تترك أمانة لدى المخابرات التركية والسعودية، وبحسب تقرير نشرة «فيترانز توداي» التابعة للمحاربين القدماء الأميركيين فإن «الغاز السام (السارين الذي مصدره وزارة الدفاع الأميركية والمصنع في جورجيا) تسلمته المخابرات التركية لاستكمال تجهيزه، ثم نقله إلى قوى «المعارضة» السورية بتعاون كبير مع جهاز الاستخبارات السعودي وبعض رجال الأعمال اللبنانيين ذوي الصلات الوثيقة مع أجهزة الاستخبارات الأميركية والسعودية»، أما سايمور هيرش فيقول «لأشهر عدة اهتم القادة العسكريون وكذلك المجمع الاستخباراتي الأميركي بالدور الذي لعبه جيران سورية في الحرب الدائرة فيها وتحديداً تركيا. فمن المعروف أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كان يساند جبهة النصرة، كما معظم المجموعات المسلحة» وينقل هيرش عن ديفيد شيت مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية تأكيده أن «جبهة النصرة استطاعت تطوير خلية سرية لإنتاج السارين، إذ يعتبر هذا الغاز بمثابة المؤامرة الأكثر تطوراً للجهود التي تبذلها القاعدة في هذا المجال بعد أحداث الحادي عشر من أيلول».

- انخراط أردوغان في الأزمة السورية تجاوز في حجمه وانعكاساته على الأرض الاستراتيجية الأميركية المتبعة في سورية. وهنا قد يقول أحد ما إن تركيا كما السعودية تأتمر بأوامر الولايات المتحدة الأميركية، وعملية نقل الكيميائي وتزويد المجموعات المسلحة في سورية بها ما كان لها لتتم لولا الموافقة الأميركية. هذا صحيح، لكن من المفيد هنا الإضاءة على وجود انقسام داخل النخب الأميركية. تعمل بيادق السياسة الأميريكية في المنطقة على اللعب على تناقضاته وترجيح كفة الطرف الذي يخدم مصالحها الوجودية في سورية، على كفة الطرف الآخر، وفي هذا السياق بالتحديد تندرج المحاولات التركية لتوريط واشنطن والأطلسي في صدام مباشر في سورية، محاولات لم تتوقف منذ إسقاط الطائرة التركية في الأراضي السورية ورد فعل الأطلسي المنضبط، وصولاً إلى مؤامرة الكيميائي السوري، وليس انتهاءً بالدعم اللوجيستي لقطعان الإرهابيين في كَسب ومحاولة استفزاز الجيش العربي السوري لدفعه إلى الرد وبالتالي جر الأطلسي تلقائياً إلى الحرب في سورية. وهنا يقول روبرت فيسك في «إندبندنت»: «إن الحكومة السورية أكدت أن غاز السارين الذي استخدم في هجوم الغوطة الشرقية في ريف دمشق في آب الماضي كان مصدره تركيا، واستخدمته جماعات المعارضة المسلحة محاولة لدفع الغرب لتحميل الأسد المسؤولية». في المقابل، وفي إطار مماثل، نقل سايمور هيرش عن ضابط سابق رفيع المستوى في الاستخبارات الأميركية قوله «إن الأتراك اعتقدوا أن باستطاعتهم إخضاع الأسد بافتعال أزمة غاز السارين داخل سورية بهدف إجبار أوباما على معاقبة متجاوزي الخطوط الحمراء».

إن توقيت تعويم ملف أخطاء أردوغان بعد فوزه في الانتخابات البلدية مباشرة يشكل إنذاراً أميركياً يدركه أردوغان جيداً، إنذار أساسه الأول والأخير ضرورة عدم الخروج عن «الخطوط الحمر» في سورية، وبحسب فيسك، فإن «قضايا أخرى تثير الريبة حول مصيدة أردوغان لإثارة غضب الغرب من سورية ودفعهم لإطاحة الرئيس الأسد. ويستمر التدخل التركي في الحرب السورية على رغم أن الرئيس الأميركي يعتقد بأن الثوار السوريين غير جديرين بالثقة وخطيرين ومهزومين».

وإضافةً إلى العامل السابق علينا هنا ألا نغفل الصراع الداخلي داخل تركيا وسياسات أردوغان الداخلية التي تزيد من حدة الانقسام داخل دولة تعدّ أساساً ومرتكزاً للنفوذ الأميركي في الإقليم تزداد أهميته كلما ارتفع منسوب التوتر مع موسكو، وهنا يقول معهد كارنيغي إن «مكانة تركيا الدولية أصيبت بأذى شديد من استراتيجية أردوغان في استقطاب الداخل وتلاشت آمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي».

*كاتب سوري